المعوقات ورؤى التطور والارتقاء

م.م. حيدر غانم عبد الحسن*

مما لاشك فيه ان الثقافة والمعرفة رافدان عظيمان في بناء الحضارات ورقي الأمم الى مصاف التقدم، وان المجلات العلمية المحكمة تتجاوز كونها مجرد منفذ لنشر البحوث والدراسات الأصيلة ذات النفع الإنساني العظيم لأجل تطوير البلدان ومشاريعها الإنتاجية وخدمة المؤسسات التعليمية الى اعتبارها مفصل رئيس للتعريف بالثقافات وعرض المعارف والرؤى والابتكارات .

ولاريب ان مجلاتنا العلمية تمتلك الشئ الكثير من الرصانة والجودة والسمعة العلمية وتتصف أساليب النشر انها على وفق المعايير الأكاديمية وتحمل أرقام الترميز الدولية ، ورغم ذلك فلا تزال بحاجة لاعتماد سبل واليات جديدة لتطويرها ومن ذلك معايير لاختيار البحوث للنشر.

وانطلاقا من هذه الحاجة الملحة ومن منطلق الشعور بالمسؤولية انبرى مركز دراسات الكوفة لهذه المهمة وقد نظم لذلك حلقة نقاشية لبحث المعوقات الادارية والمالية والفنية والاجرائية للمجلات العلمية المحكمة ، وايجاد السبل لرفع الوعي الثقافي واتساع النظر المعرفي .

لقد قدمت خلال ورشة العمل تلك سلسلة من أوراق بحثت في أهم المعوقات التي تحول دون تقدم المجلات المحكمة وصدرت منها التوصيات التي من شأنها الارتقاء بتلك المجلات الى ما هو أفضل ، وأجمعت على ان القصور المالي يقف حجر عثرة في سبيل تقدم المجلات ، فجل مجلاتنا تعاني من انعدام التخصيصات المالية اللازمة او قلتها في أحسن الأحوال، الأمر الذي يحول دون طباعة أعداد وافية من المجلات المحكمة ، او تقديم مكافات مناسبة للسادة المقومين ، ناهيك عن المشاكل الفنية المتمثلة بقلة الكادر الفني المتخصص وافتقار بعضها للإخراج الفني الحديث الذي يساعد التمتع بقراءة ابحاثها .

ويرافق هذه المعوقات مشاكل أخرى لا تقل أهميةٍ تمثلت في افتقار مجلاتنا الى آلية صحيحة في مجال النشر والتوزيع كبقية المطبوعات التي تدر دخلاً منتظماً ، لذا تذهب اغلب مطبوعاتنا على شكل هدايا الى الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى حتى كأنه اصبح تقليدا ان المجلات العلمية للمؤسسات ان

* مدرس مساعد في مركز دراسات الكوفة جامعة الكوفة

الاصل فيه ان يهدى ولايباع وكأننا في جمعية خيرية ، لذلك لابد من التنسيق مع دور نشر والتوزيع لبيع المجلات لان ذلك من الأساليب التي تضمن تحقيق انتشار واسع لمجلاتنا وما فيها من ابحاث.

وبعد دراسة ومناقشة مستفيضة لتلك المعوقات اجمع المدعوون للحلقة على عدة توصيات نجد من الأمانة التاريخية والعلمية تثبيها :-

أولاً الجانب المالي :-

اوصى الحاضرون بضرورة توفير الدعم المالي الكافي للمجلات المحكمة وتخصيص فقرة في الميزانية التشغيلية للمجلة ورفع أجور النشر فيها الى (١٠٠) ألف دينار وزيادة أجرة المقوم العلمي الى (٢٥) ألف دينار للبحث الواحد.

ثانياً الجانب الفني :-

اوصى الحاضرون بتطوير الكادر الإداري والفني الخاص بالمجلة وتدريبهم على مستجدات التحرير والعرض والإخراج ، وتخصيص مكان مناسب للمجلة وجعلها وحدة مستقلة واستحداث موقع خاص بالمجلات العلمية في جامعة الكوفة لأجل تحقيق **الأمور التالية :**

- نشر أعداد المجلة الكترونيا لإفادة الباحثين منها.
- تقييم البحوث من قبل أساتذة الجامعات العراقية والعربية وكذلك العالمية الكترونيا بعد نشر البحوث على الموقع.
- استخدام الاستمارة الالكترونية للتقييم العلمي للبحوث المزمع نشرها من خلال إرسال البحث والاستمارة بالبريد الالكتروني ، واستلامها الكترونيا ، اختصار للوقت والإفادة من خبرة المقومين أينما كانوا في الجامعات العراقية او غير العراقية.

ثالثاً الجانب العلمي :-

- التأكيد على الالتزام الكامل بمقتضيات البحث العلمي الرصين ،
- الاهتمام بالأفاق الاستراتيجية للموضوعات التي تتناولها البحوث وتحليلها واكتشاف آليات الوصول اليها .

- دعم البحوث المتميزة وذلك من خلال تقديم محفزات معنوية وتخصيص جوائز سنوية لأفضل ثلاثة بحوث منشورة في الدورية .
- فرز وتقييم وتقويم أفضل مجلة محكمة من خلال تشكيل لجان من ذوي الاختصاص عبر دراسة محتوى وطريقة الإدارة والأطروحات العلمية التي تصب في خدمة تطوير البحث العلمي والمجتمع وامتلاكها للرقم الدولي ورقم الإيداع وسعة النشر.

رابعاً جوانب أخرى :-

- تنظيم استمارة استبيان لكشف آراء ذوي العلاقة وملاحظاتهم عن معوقات عمل المجلات المحكمة ومقترحاتهم لتذليل تلك المعوقات وعقد

الحلقات نقاشية ورش العمل لتدارس الواقع الراهن لمجلاتنا العلمية والمعوقات وسبل التطوير وصولا الى إقامة مؤتمر علمي لهيات تحرير المجلات العلمية للإسهام في رفع مستوى المجلات العلمية المحكمة وتطويرها والإفادة من الخبرات على الصعيدين المحلي والعالمي.

- الانفتاح على العالم من خلال التبادل المعرفي بإرسال أعداد من مجلاتنا المحكمة الى الجامعات العربية والعالمية ، واستقطاب الأساتذة والباحثين الكبار من الخارج للكتابة ونشر بحوثهم في مجلاتنا.